

سجون لبنان مصنع للمجرمين والمنحرفين

مؤسسات تشهد اكتظاظا شديدا وغيابا للقوانين والإصلاح والخدمات



فسحة ضيقة تحت الشمس



أسوار وحراسة مشددة

المساجين، من بينها إنشاء لجنة لمكافحة التعذيب ضمن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وعقد اتفاقيات مع عدد من الخبراء والهيئات الدولية المتخصصة لتطوير خطط وسياسات خاصة بتحسين وضع السجون وإدارتها، فإن معاناة المساجين تبقى في لبنان كبيرة، وتعتبر عنها بين الحين والآخر اعتصامات وأعمال شغب وقرار، وتشطيب للجسد بواسطة الأدوات الحادة.

وأضاف المسجون علي فاضل "لا توجد أي برامج إصلاحية في السجن، ومن يدخل إلى السجن بسبب تدخين سيجارة حشيشة يخرج منه تاجر مخدرات، فالسجون في لبنان هو لتعليم الإجرام وليس للإصلاح".

وعن كيفية التحقيق أوضح فاضل أنه "يتم استخدام الضرب والتعذيب والإهانات والذل مع الموقوفين خلال التحقيق معهم".

وأعلن عن وجود "مخاضة في السجن، ومنذ ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة تم حرمان المساجين من أكل اللحوم والدجاج، ونحن اليوم نحصل على ثلاث الوجبات التي كنا نحصل عليها سابقا".

وتابع فاضل "في السجن مرضى بحاجة إلى غسيل كلي وكبار في السن يعانون من أمراض مزمنة، وهم لا يحصلون على الرعاية الطبية اللازمة".

مضيفا أن "معظم السجناء يكررون ارتكاب الجرائم بعد خروجهم من السجن".

وأضاف "يجب أن تتوفر الأندية والمكتبات في السجون، ووسائل التواصل مع العالم الخارجي، وكذلك المعاهد التي توفر للمساجين تعلم المهنة".

ورأى أن السجون "تحتاج إلى ميزات خاصة من قبل الدولة لتأهيلها وتأمين وسائل الوقاية اللازمة فيها، واتباع سياسات إصلاحية وإبلاغها الإهتمام اللازم".

وأضاف المسجون علي فاضل "لا توجد أي برامج إصلاحية في السجن، ومن يدخل إلى السجن بسبب تدخين سيجارة حشيشة يخرج منه تاجر مخدرات، فالسجون في لبنان هو لتعليم الإجرام وليس للإصلاح".

وأعلن عن وجود "مخاضة في السجن، ومنذ ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة تم حرمان المساجين من أكل اللحوم والدجاج، ونحن اليوم نحصل على ثلاث الوجبات التي كنا نحصل عليها سابقا".

إنسانية، أو المهينة أو التحريض على ذلك أو التعاضى عنه أثناء إجراء التحقيقات أو أثناء تنفيذ المهام الموكلة إليه، ولكن واقع ما يجري يخالف قواعد السلوك تلك.

إصلاح وتأهيل

قال المحامي هشام الخوري حنا "إن هدف السجن هو الردع والزجر والإصلاح، وبدل أن يتم تأهيل المسجونين وللانطلاق من جديد في المجتمع، نجد الأمراض النفسية تفشى بين المسجونين في السجون اللبنانية بسبب سوء معاملتهم باستخدام الضرب والابتزاز والحرمان من الطعام ومن مشاهدة ذويهم أو لقاء المحامين، وهذا مخالف للقوانين ولحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي وقع عليها لبنان".

وتابع الخوري حنا "لا تتوفر في السجون الموصفات العالمية بغياب النظافة، وكذلك بالنسبة للوضع الصحي وعدم توفر وسائل الوقاية في ظل جائحة كورونا".

ووصف وضع السجون في لبنان بـ"المناسوي من ناحية الاكتظاظ حيث يفوق عدد المسجونين قدرة السجون على استيعابها. وتتراوح أعداد المسجونين في السجون التابعة لوزارة العدل ما بين 7 و 8 آلاف سجين بينما لا تتسع هذه السجون لأكثر من 5 آلاف".

ورأى أن إقرار "قانون العفو العام يمكن أن يخفف من أزمة الاكتظاظ في السجون، ولكن الانطلاق من البعد الطائفي للمطالبة بإقرار هذا القانون أدى حتى الآن إلى بلبلية بين الكتل النيابية، وتسبب في عدم إقراره في ظل تضارب مصالح الطوائف ورغبة كل منها بتفصيل هذا القانون على قياس أبناء الطائفة".

وكشف الخوري حنا عن "تفشي تجارة المخدرات في السجون، وهي عvisية على المكافحة".

وأضافت "نادرا ما يمارس القضاة مهمة الإشراف القضائي داخل السجون، إلا في حالات الإضراب عن الطعام أو محاولات الانتحار، كما يوجد نقص في المعونة القضائية التي تتمثل في تبيض السجل العدلي للمسجونين الذين يتم إطلاق سراحهم، وتعيين محام لكل سجين في حال عدم توفره".

واعتبرت أن "تفعيل المعونة القضائية، واستقلالية القضاء والابتعاد عن المحسوبيات والطائفية، وتحديث القوانين الخاصة بالسجون، وتسريع المحاكمات، وبناء سجون مركزية في المناطق، وخصخصة السجون، وتمويلها لتحسين أوضاعها، من شأنها المساهمة في حل أزمة السجون".

وأفادت بأن "إنشاء مصانع للتعليم المهني، ونقل الإشراف على السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة، ومراقبة الجمعيات العاملة في السجون، من شأنها أيضا أن تساهم في حل أزمة السجون".

وتتشكل غالبية الموجودين في السجون في عدد من البلدان، من الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمات. وفي لبنان يوجد 53 في المئة من الموقوفين المحكومين و47 في المئة من الموقوفين غير المحكومين، بحيث تصير أحكام بعض هؤلاء ويتبين أنهم قضاوا في السجن فترة أطول بكثير من الحكم الصادر بحقهم.

ويجزم السجناء في السجون اللبنانية من أبسط حقوق الإنسان، ويتعرضون لسوء المعاملة، بالرغم من أن حظر التعذيب يشكل جزءا من القانون الدولي العرفي، الذي يقضي بمعاملة المسجونين والمحتجزين بطريقة إنسانية وكرامة في كل وقت.

وتقتضي قواعد السلوك الخاصة بعناصر قوى الأمن الداخلي في لبنان بأن يلتزم عنصر قوى الأمن بالعدل والإنصاف مع الجميع أثناء تنفيذ القانون. وعليه أن يمتنع عن القيام بأي عمل من أعمال التعذيب، أو المعاملة القاسية، أو اللا



مكدسون في العنابر

تعرف السجون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بانعدام القانون وغياب شروط الصحة ونقص الخدمات، حتى أصبحت مؤسسة عقابية وليست إصلاحية تعنى بإعادة تأهيل المساجين للحياة الاجتماعية، والسجون اللبنانية ليست استثناء، فقد كشف تفشي فيروس كورونا الحالة المزمنة لهذه المؤسسات التي أصبحت مكانا لتخريج المجرمين والمنحرفين.

بيروت - تضيق سجون لبنان بنزلائها، وتنحصر وظيفتها في العقاب فيما يجب أن تشمل الإصلاح وإعادة التأهيل، فتخرج مجرمين بدل ردة المنحرفين وإصلاحهم. وزاد تفشي وباء كورونا في أغلب السجون اللبنانية من تازم وضع المسجونين الذين يعانون من الاكتظاظ وقلة التهوية وتفشي الأمراض الجلدية والصدريّة. ولا شك أن استخدام السجن كعقوبة مباشرة تفرضها المحاكم، كان قد بدأ في القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وانتشر تدريجيا بعد ذلك ليعم معظم بلدان العالم ومن بينها لبنان.

ولكن استخدام السجون ينبغي ألا يقتصر على معاقبة المتهمين، بل يجب أن يشمل أيضا ردهم عن ارتكاب جرائم أخرى بعد إطلاق سراحهم، وإصلاحهم أو إعادة تأهيلهم، فيما وظيفية السجون في لبنان لا ترقى إلى مستوى الإصلاح.

وتوجد في لبنان 25 سجنا، بينها 19 للرجال و4 للنساء، وسجن للأحداث وآخر للقاصرات، تعاني جميعها من مسألة الاكتظاظ الشديد، ويطغى المحاكمات، كما تعاني من خلط المسجونين وعدم تصنيفهم، وغياب العناية الصحية المناسبة، والافتقار إلى بيئة مواتية للصحة الشخصية والعامة، ونزرة النشاطات التربوية والاجتماعية والاقتصادية، وصعوبة إجراء الزيارات.

وقال خلف إن "الفايروس داخل سجن رومية أشبه بقنبلة إنسانية لا أحد يستطيع أن يحملها"، في وقت يؤوي فيه السجن نحو أربعة آلاف سجين، أي أكثر بنحو ثلاث مرات من قدرته الاستيعابية. وأظهر شريط فيديو مسرّب من السجن وتم تداوله على نطاق واسع ممرا ضيقا بناه فيه عدد من السجناء من دون مراعاة أي تباعد اجتماعي. وفي غرفة ضيقة ينام سبعة سجناء على الأقل على فرش على الأرض قرب بعضهم البعض. ويسجل عداد الإصابات بكورونا ارتفاعا كبيرا خلال الأسابيع الأخيرة في لبنان، ما يثير خشية من قدرة المنظومة الصحية على الاستمرار في الاستجابة واستيعاب المصابين.

ودعا نقيب الأطباء في لبنان شرف أبو شرف إلى تسريع المحاكمات لتخفيف عدد السجناء مع تفشي الوباء.

وأوضحت المحامية والنشطة الحقوقية ديانا حيدر أن السجون اللبنانية تشهد أزمة حتى قبل انتشار كورونا، فالكثافتها وتأخر صدور الأحكام بحق أشخاص، بعضهم قضى في السجن ما يوازي فترة حكمه أو ربما أكثر، يطرحان مشكلة حقيقية.

طائفية وغياب الحقوق

قالت الحسيني إن "السجون في لبنان مقسمة طائفيا ومناطقيا، وكل مجموعة طائفية أو مناطقيّة تعزل نفسها عن المجموعات الأخرى داخل السجن، بما تيسر من كراتين أو أغطية، وتمارس عاداتها الخاصة. كما يتم تعيين أمري السجون طائفيا بما يتناسب مع تركيبة النظام الطائفي في لبنان".

وتنحصر وظيفتها في العقاب فيما يجب أن تشمل الإصلاح وإعادة التأهيل، فتخرج مجرمين بدل ردة المنحرفين وإصلاحهم. وزاد تفشي وباء كورونا في أغلب السجون اللبنانية من تازم وضع المسجونين الذين يعانون من الاكتظاظ وقلة التهوية وتفشي الأمراض الجلدية والصدريّة. ولا شك أن استخدام السجن كعقوبة مباشرة تفرضها المحاكم، كان قد بدأ في القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وانتشر تدريجيا بعد ذلك ليعم معظم بلدان العالم ومن بينها لبنان.

ولكن استخدام السجون ينبغي ألا يقتصر على معاقبة المتهمين، بل يجب أن يشمل أيضا ردهم عن ارتكاب جرائم أخرى بعد إطلاق سراحهم، وإصلاحهم أو إعادة تأهيلهم، فيما وظيفية السجون في لبنان لا ترقى إلى مستوى الإصلاح.

وتوجد في لبنان 25 سجنا، بينها 19 للرجال و4 للنساء، وسجن للأحداث وآخر للقاصرات، تعاني جميعها من مسألة الاكتظاظ الشديد، ويطغى المحاكمات، كما تعاني من خلط المسجونين وعدم تصنيفهم، وغياب العناية الصحية المناسبة، والافتقار إلى بيئة مواتية للصحة الشخصية والعامة، ونزرة النشاطات التربوية والاجتماعية والاقتصادية، وصعوبة إجراء الزيارات.

وقال خلف إن "الفايروس داخل سجن رومية أشبه بقنبلة إنسانية لا أحد يستطيع أن يحملها"، في وقت يؤوي فيه السجن نحو أربعة آلاف سجين، أي أكثر بنحو ثلاث مرات من قدرته الاستيعابية. وأظهر شريط فيديو مسرّب من السجن وتم تداوله على نطاق واسع ممرا ضيقا بناه فيه عدد من السجناء من دون مراعاة أي تباعد اجتماعي. وفي غرفة ضيقة ينام سبعة سجناء على الأقل على فرش على الأرض قرب بعضهم البعض. ويسجل عداد الإصابات بكورونا ارتفاعا كبيرا خلال الأسابيع الأخيرة في لبنان، ما يثير خشية من قدرة المنظومة الصحية على الاستمرار في الاستجابة واستيعاب المصابين.

ودعا نقيب الأطباء في لبنان شرف أبو شرف إلى تسريع المحاكمات لتخفيف عدد السجناء مع تفشي الوباء.

وأوضحت المحامية والنشطة الحقوقية ديانا حيدر أن السجون اللبنانية تشهد أزمة حتى قبل انتشار كورونا، فالكثافتها وتأخر صدور الأحكام بحق أشخاص، بعضهم قضى في السجن ما يوازي فترة حكمه أو ربما أكثر، يطرحان مشكلة حقيقية.

طائفية وغياب الحقوق

قالت الحسيني إن "السجون في لبنان مقسمة طائفيا ومناطقيا، وكل مجموعة طائفية أو مناطقيّة تعزل نفسها عن المجموعات الأخرى داخل السجن، بما تيسر من كراتين أو أغطية، وتمارس عاداتها الخاصة. كما يتم تعيين أمري السجون طائفيا بما يتناسب مع تركيبة النظام الطائفي في لبنان".

وتابعت الحسيني "لا يوجد إصلاح داخل السجون في لبنان، ومن يدخل السجن يخرج منه أكثر انحرافا، بسبب الاختلاط بين المجرمين ومرتكبي الجنح، ما يؤدي إلى اكتساب المسجونين معرفة بكل أنواع الجرائم والجنح، وغالبية السجناء يعودون إلى السجن بعد إطلاق سراحهم".

وأشارت إلى أن "السجون تعاني من نقص في عدد قوى الأمن، ونقص في الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين،